

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



تحليل سياسات

هل يشكل العرب داخل إسرائيل حالة سياسية؟

د.عزمي بشارة

سلسلة (تحليل سياسات)

هل يشكل العرب داخل إسرائيل حالة سياسية؟

١ خلفية تاريخية قصيرة

٦ نهوض وطني

٨ الواقع المركب

٩ هل يمكن أن يشكّل المواطنون العرب في الداخل حالة سياسية في هذه الظروف المركبة

١١ التصعيد الإسرائيلي اليميني الراهن

خلفية تاريخية قصيرة:

كما هو معروف بقي بعد النكبة في داخل حدود الهدنة عام ١٩٤٩، حوالي مائة وخمسين الف عربي من الفلسطينيين أبناء المكان. وقد بقوا لأسباب مختلفة متفاوتت بتفاوت زمان ومكان الاحتلال الذي تعرضت له القرى والبلدات العربية خلال حرب ١٩٤٨. ويمكن القول بقدر من اليقين أن الأشلاء التي بقيت لم تشكل شعباً متماسكاً، بل تجمعات سكانية متناثرة بقية من شعب شرد الى جهات الأرض الأربع. ما تبقى هو قرى وبلدات صغيرة ضعيفة اقتصادياً ومعزولة عن شعبيها وأمتها، منشغلة بالبقاء غير قادرة سياسياً وحضارياً على إستيعاب التحولات الوجودية الكبرى التي عصفت بها. وغابت القيادة السياسية، لأن قيادة الشعب الفلسطيني التقليدية وغير التقليدية انتقلت الى المنافي بعد الشتات. وخت فلسطين داخل خطوط الهدنة من الفئات المدنية والبرجوازية الصاعدة والطبقة الوسطى وكبار ملاك الارض. ما بقي هو ريف زراعي متناثر مشتمت غير قادر على التواصل في غياب تكنولوجيا وسائل الاتصال وفي غياب سوق عربي واقتصاد عربي، ولأنه مقيّد الحركة وخاضع لحكام عسكريين على مستوى البلدة والناحية والمنطقة.

منح العرب الباقون في الداخل المواطنة الإسرائيلية بعد انتهاء الحرب. جرى هذا لأسباب مختلفة لا مجال للخوض فيها في هذا المقال. وشكلوا في تلك الأيام ١٢.٤% من المواطنين^١. وقد شاركوا في الاقتراع لانتخابات الكنيست الأولى عام ١٩٤٩ بنسب عالية ازدادت اكثر طبعاً في انتخابات العام ١٩٥١ مع استقرار الأوضاع اكثر قليلاً.^٢

^١ رغم نسب الولادة المرتفعة نسبياً وبعد أكثر من ستين عام ارتفعت نسبة العرب ب ٧% فقط. وذلك لان اسرائيل دولة هجرة تمدها بموجات من الزيادات السكانية رغم الهجرة المعاكسة.

^٢ نسبة مشاركة العرب في انتخابات الكنيست منذ عام ١٩٤٩ وحتى ٢٠٠٩

سنة الانتخابات	نسبة مشاركة العرب	النسبة العامة
١٩٤٩ (الكنيست الأولى)	٦٩.٣	٨٦.٩
١٩٥١ (الكنيست الثانية)	٨٥.٥	٧٥.١
١٩٥٥ (الكنيست الثالثة)	٩١.٠	٨٢.٨
١٩٥٩ (الكنيست الرابعة)	٨٨.٩	٨١.٦
١٩٦١ (الكنيست الخامسة)	٨٥.٥	٨١.٦
١٩٦٥ (الكنيست السادسة)	٨٧.٨	٨٣.٠
١٩٦٩ (الكنيست السابعة)	٨٢.٠	٨١.٧

من الواضح أنهم اعتبروا التصويت شكلاً من أشكال الولاء، أو للدقة التظاهر بالولاء للكيان السياسي الجديد الذي قام على أنقاض الشعب الفلسطيني. ومن نافل القول أنه لم تنشأ أحزاب عربية، ولم يسمح بقيام أحزاب من هذا النوع. وقد توطّد نهج المشاركة والتصويت مع الزمن، خاصة وان الانتخابات كانت تجري مع انتخابات البلديات في اليوم ذاته. ثم بدأ الهبوط في النسب منذ الثمانينات.

وقد شكّلت البنية الاجتماعية التقليدية التي تؤكد على الانتماء للعائلة الممتدة (العشيرة) والقرية والناحية والتي يمثلها زعماء محليين وسيطا بين السكان المحليين من جهة، والدولة متمثلة في الحاكم العسكري وبالذات العربية في نقابة العمال العامة الـ"هستدروت" (التي كانت أكثر من نقابة وشكلت جزء رئيسياً من المؤسسة الحاكمة كقطاع اقتصادي واسع وكذراع استيطاني)، ولاحقاً مؤسسات الدولة المركزية من جهة أخرى. وتحول بعض هؤلاء الزعماء المحليين إلى نواب في الكنيست بعد أن استخلص مستعربو حزب العمل وأجهزة الأمن الإسرائيلية من هذه البنى الاجتماعية قوائم عربية مرتبطة بحزب العمل تخوض الانتخابات للبرلمان. ففي حينه لم تسمح الأحزاب الإسرائيلية بعضوية العرب فيها (وربما لم تتوقع أن يقبل العربي أن يكون عضواً فيها) ولذلك أقامت قوائم عربية مرتبطة بها تألفت من زعماء ريفيين تقليديين، وقام مستشرقو "الدوائر العربية" في الحزب الحاكم، و"الهستدروت"، بتوزيع تلك القوائم على أساس المناطق: جليل، مثلث، (ولاحقاً النقب)، وعلى أساس طائفي أيضاً.

٧٨.٦	٨٠.٠	١٩٧٣ (الكنيست الثامنة)
٧٩.٢	٧٥.٠	١٩٧٧ (الكنيست التاسعة)
٧٨.٥	٦٩.٧	١٩٨١ (الكنيست العاشرة)
٧٩.٨	٧٣.٧	١٩٨٤ (الكنيست الحادية عشر)
٧٩.٧	٧٣.٩	١٩٨٨ (الثانية عشر)
٧٧.٤	٦٩.٧	١٩٩٢ (الثالثة عشر)
٧٩.٣	٧٧.٠	١٩٩٦ (الرابعة عشر) للبرلمان ورئاسة الحكومة في الوقت ذاته
٧٨.٧	٧٥.٠	١٩٩٩ (الخامسة عشر) للبرلمان ورئاسة الحكومة في الوقت ذاته
٦٢.٣	١٨.٠	٢٠٠١ (انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة) اعلنت القوى الوطنية عن مقاطعتها
٦٧.٨	٦٢.٠	٢٠٠٣ (السادسة عشر)
٦٣.٥	٥٦.٣	٢٠٠٦ (السابعة عشر)
٦٤.٧	٥٣.٦	٢٠٠٩ (الثامنة عشر)

لقد انجب هذا النوع من الاتصال بين القيادات التقليدية والدولة الوليدة مطلب "قيادة الطائفة الدرزية" أن يخدم ابناؤها في الجيش. وقد طالبت قيادة الطائفة بتجنيد الدرور عام ١٩٥٤، ولبي بن غوريون الطلب عام ١٩٥٦. ومنذ ذلك العام وضعت السكة للمسار الخاص بتطور هذه الفئة من العرب في الداخل بنتائج الاجتماعية والسياسية الكارثية.

في تلك الفترة كان التصويت لتلك القوائم يعني التصويت للأحزاب الصهيونية التي رعتها، وبالأساس حزب "مباي" الحاكم الذي تحول فيما بعد الى حزب العمل. ولكن لم يكن غريباً أن نجد عرباً يصوتون بنسب مرتفعة للأحزاب الصهيونية مباشرة، وحتى للحزب القومي الديني المتطرف "المفدال"، وذلك بموجب الوزارات التي يديرها الحزب الصهيوني، والخدمات التي يعد بها الزعماء المحليون ومقاوولو الأصوات مواطنهم في حالة التصويت لذلك الحزب.

في تلك الأيام كان الحزب الإسرائيلي الوحيد الذي يعلن عن نفسه أنه غير صهيوني هو "الحزب الشيوعي الإسرائيلي"، الذي قام بعد الإحتلال مباشرة من دمج الشيوعيين العرب الذين بقوا داخل الخط الأخضر، مع "الحزب الشيوعي الفلسطيني PKP"، الذي كان مؤلفاً من مهاجرين يهود. لقد اعترف هذا الحزب بدولة إسرائيل فور قيامها، وساهم أعضائه في ما يسمى بـ"حرب الاستقلال"، أي حرب احتلال فلسطين. ووقع ممثله (مثير فلنر) على وثيقة استقلال اسرائيل. ومع ذلك، وكجزء من الحركة الشيوعية العالمية، ظل هذا الحزب يعلن عن نفسه إيديولوجياً، أنه غير صهيوني، بل معاد للصهيونية. هذا مع أن تعريف الحزب في البند الثاني من دستوره كان أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي هو حزب الأممية البروليتارية والوطنية الإسرائيلية. حصل هذا الحزب على ٢٢% من أصوات العرب عام ١٩٤٩ في مقابل ٢٧% حصلت عليها الأحزاب الصهيونية و٥١% حصلت عليها القوائم العربية المرتبطة بحزب العمل. وكان هذا بحد ذاته دليلاً على أن عملية التصويت جاءت خوفاً أو قبولاً بالهزيمة. فمن يصوت لهذا السبب يفضل أن يعلن ولاءه للسلطة الحاكمة مباشرة وليس لمعارضها.^٢

^٢توزيع أصوات العرب حتى عام ١٩٥٩

وقد اختفت القوائم العربية المرتبطة بالدولة نهائياً بعد نهوض الوعي الوطني، أي بعد يوم الأرض، ولم تتمثل في البرلمان في انتخابات ١٩٨١، ولم تخض الانتخابات عام ١٩٨٤. كانت الأحزاب الوحيدة التي تسمح بعضوية العرب فيها هي الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحزب العمال الإشتراكي الموحد، "مبام" الذي مثل اليسار الصهيوني وكان شريكاً في الائتلافات الحاكمة منذ اليوم الأول. أما الحزب الشيوعي الإسرائيلي فقد ظل معارضاً مثابراً موالياً بشكل كامل للإتحاد السوفيتي. وقد نجح الحزبان باجتذاب أعداد من الشباب العربي المثقف. وقد فرغت صفوف "مبام" بالتدرج من الشباب ذوي الحس الوطني. أما الحزب الشيوعي الإسرائيلي فقد إزدادت جاذبيته لهؤلاء الشباب أولاً لأنه لم يُسمح بقيام أي حزب عربي وطني، وثانياً لأن الهوية في المواقف بين الإتحاد السوفيتي وقيادة الحركة الصهيونية اتسعت بالتدرج، ولأنه حصل تقارب بين الإتحاد السوفيتي والتيار القومي العربي في مرحلة من الخمسينات وفي الستينات. وقد أثر ذلك في النهاية مباشرة على الحزب الشيوعي الإسرائيلي بإنشقاقه عام ١٩٦٥ بين من انحازوا للوطنية الصهيونية وناقشوا الموقف السوفيتي، واولئك الذين انحازوا للموقف السوفيتي الجديد خاصة في مرحلة التحالف مع عبدالناصر. لقد حظي هذا الشق من الحزب الذي سمي بداية "رايح" (اختصار القائمة الشيوعية الجديدة) بتأييد أوسع من المواطنين العرب وإزداد عدد العرب بصفوفه حتى شكلوا أغلبية أعضاء الحزب، ولا شك أن هذه الموجه دفعت بإعداد كبيرة في صفوفهم في ظروف غياب حزيمهم. ولكن الحزب لم يحز الحزب على أغلبية اصوات العرب وظلت الأغلبية تذهب للأحزاب الصهيونية وازداد في

السنة	الحزب الشيوعي الإسرائيلي ماكبي	قوائم عربية بزعامات تقليدية قريبة من الدولة	حزب العمل	احزاب صهيونية أخرى
١٩٤٩	٢٢	٥١	١٠	١٧
١٩٥١	١٦	٥٥	١١	١٨
١٩٥٥	١٥	٤٨	١٤	٢٣
١٩٥٩	١١	٤٢	١٠	٣٧

لاحظ انخفاض نسبة التصويت للشيوعيين في الداخل هذا العام بشكل حاد هذا العام نتيجة لصدام الناصرية معهم عربياً ونتيجة لموقف الشيوعيين والحزب الشيوعي الإسرائيلي بشكل خاص ضد الوحدة السورية المصرية، ما أكد حس الناس العروبي في تلك الفترة العصيبة.

أوساطها عنصر البراغماتية والنفعية على عنصر الخوف، حتى نهاية السبعينات. (عام ٧٧ خاض الحزب الانتخابات في إطار تحالف واسع وحاز على نصف اصوات العرب)^٤.

^٤ و فقط بعد قيام أحزاب عربية منذ الثمانينات اصبحت هنالك اغلبية تصوت للأحزاب العربية. وصار الحزب الشيوعي بمسماه الانتخابي (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) يعتبر احد هذه الأحزاب العربية، رغم رفضه لتصنيفه هذا. انظر التوزيع منذ قيام الأحزاب العربية الجديدة.

السنة	الجبهة (حداش) المسمى التحالفي الجديد للحزب الشيوعي الاسرائيلي	قوائم عربية تقليدية متربطة بحزب العمل	القائمة التقدمية للسلام	التجمع الوطني الديمقراطي	الحزب العربي، الذي اقامة عضو في حزب العمل هو دراوشة كبديل عن القوائم التقليدية بنفس تركيبها
١٩٨٤	٣٢	-	١٨	-	-
١٩٨٨	٣٣	-	١٥	-	١١
١٩٩٢	٢٣	-	٩	-	١٥
١٩٩٦	٣٧	-	-	-	٢٧
١٩٩٩	٢٢	-	-	١٧	٣١
٢٠٠٣	٢٦	-	-	٢٠	١٨
٢٠٠٦	٢٤.٣	-	-	٢٠.٢	٢٧.٤
٢٠٠٩	٢٩.٦	-	-	٢٢.٢	٣٠.٣

جرت في تلك المرحلة المبكرة قبل عام ١٩٦٧ محاولات عديدة لإقامة تنظيمات عربية. وكانت أهمها محاولة إقامة حركة الأرض التي، خلافاً لما يعتقد، طلبت خوض إنتخابات الكنيست. ولكنها مُنعت من ذلك، ثم حُلّت كتنظيم، ومنعت حتى من تسجيل نفسها كشركة. وجرّت محاولات أخرى لإقامة مؤسسات تحالفية تشمل حزبين وغير حزبيين ومُنعت هي الأخرى.^٥

نهوض وطني:

فقط في السبعينات بعد نشوء فئات واسعة نسبياً من المتعلمين والمثقفين، ونشوء تنظيمات طلابية وبعد أن تبلورت قيادات وطنية من مناطق مختلفة تواصلت وتعارفت كحالة اغتراب في إطار إسرائيلي، هو الجامعات الإسرائيلية، وبعد نشؤ بدايات طبقة وسطى من المهنيين وصغار رجال الأعمال، راحت تتولّد حركات وطنية عربية منظمة ذات خطاب قومي عربي أو وطني فلسطيني.

وإضافة للانتشار التدريجي للوعي الوطني بين هذه الفئات عبر السنين، والتجاوز التدريجي للخوف، لم يأت توقيت النهوض صدفة. فقد كان ذلك في فترة هي فترة صعود الوطنية الفلسطينية بعد هزيمة عام ٦٧، وبعد اللقاء المباشر مع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل خاص مع صعود منظمة التحرير الفلسطينية بقوة على الساحة الدولية بعد حرب ١٩٧٣.

في هذه الفترة نشأت حركات عربية الطابع ذات طابع قطري (المقصود غير محلي) مثل اللجنة القُطرية للطلاب الثانويين العرب عام ١٩٧٤، واتحاد لجان الطلاب العرب في الجامعات عام ١٩٧٥، ثم الاتحاد القُطري للطلاب العرب عام ١٩٧٦. وهي نفس الفترة التي شهدت قيام التنظيم العربي الأهم حتى ذلك الحين، وهو لجنة الدفاع عن الأراضي العربية. وقد شكّلت الأخيرة ائتلاًفاً بين القوى الوطنية الصاعدة غير الحزبية والأعضاء العرب في الحزب الشيوعي الإسرائيلي في مرحلة نهوض وطني. وانطلقت بخطوات نضالية ضد موجات جديدة من مصادرة الأراضي العربية توجتها بإعلان إضراب عام في اليوم الذي أعلن يوماً للأرض في ٣٠ آذار ١٩٧٦.

^٥. تأسست حركة الأرض تأسست سنة ١٩٥٩. وأعلنت عن قيامها رسمياً عام ١٩٦٤ تحت اسم حركة الأرض، وطلبت تسجيلها كحزب سياسي. ورفض الطلب. وأصدر ليفي إشكول رئيس الوزراء أمراً بحل حركة الأرض واعتبارها خارجة على القانون.

كانت تلك نواة ممكنة لتجاوز البعد المطلي (حتى لو جمع الوطني بالمدني في حالة الأرض)، والتحول الى تنظيم وطني شامل للعرب في الداخل. ولكن اي تطور كهذا كان يتناقض مع الاستراتيجية المعلنة للحزب الوحيد فيها، اي الحزب الشيوعي الاسرائيلي. فتعرضت اللجنة لانشقاقات، ثم ضمرت، وانتهت تماما بعد أن صُيّرت عضوا في تحالف جيهوي تدعمه في الإنتخابات في الكنيست تحت المسمى الجديد، "الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة، "حداش". فقد خرجت العناصر الوطنية منها وشكلت تيارات وأحزاب.

ولذلك شهدت الساحة العربية ولادة حركات سياسية وطنية عربياً مثل حركة أبناء البلد والحركة التقدمية للسلام. ومن حيث الخطاب السياسي والمزاج الثقافي بشكل عام يمكن إعتبار هذه الحركات أكثر قرباً لحركات مثل فتح والجهة الشعبية في ظروف المواطنة الإسرائيلية، مع التناقض الكبير الذي تحمله هذه السياقات الى سياسة وتنقله إلى خطاب وسلوك هذه الحركات. وقد خاضت الحركة التقدمية للسلام انتخابات الكنيست عام ١٩٨١ ولكي يسمح لها بخوض الانتخابات تحالفت مع تنظيم يهودي صغير سمي نفسه "الترتيفا" (البديل).

كانت هذه التلويينات التي تحولت فيما بعد إلى صراعات هي الإنعكاسات الأولى للواقع المركب للعرب في الداخل، والذي يقوم من حيث إنتاج حياته المادية بالمعنى الواسع للكلمة في واقع إسرائيلي. يشمل ذلك من سبل المعيشة والحقوق السياسية مروراً بالتعليم والعناية الصحية والخدمات على أنواعها.

ولاحقا نشأت تيارات سياسية عربية منظمة تكمل الطريق المنقطع للقوائم التقليدية المتربطة بحزب العمل مثل الحزب العربي من جهة، والتجمع الوطني الديمقراطي الذي شكل صيغة منظمة للحركة الوطنية في الداخل في خطاب يميزها في ظروف الداخل من دون تبعية لقوى خارجية. كما نشأت الحركة الاسلامية في بداية الثمانينات وانشق هي ايضا عام ١٩٩٦ بين تيار يشدد على الإسلام كهوية اجتماعية تقليدية في إطار الاندماج في المجتمع والدولة في إسرائيل، وآخر يؤكد أيضا على الإسلام كهوية اجتماعية، ولكنه يتلقى في الكثير من المواقف مع القوى الوطنية ضد الأسرلة.

الواقع المركب

من المتوقع في ظروف عيش ابناء أقلية قومية كمواطنين في دولة، حتى لو كانت دولة احتلال، أن ينشأ تيار قوي موالي لتلك الدولة. يصح ذلك حتى حين تكون الأقلية من السكان الأصليين الذين كانوا أكثرية وأصبحوا أقلية، خاصة إذا كانت معزولة عن أمتها، وضعيفة إقتصادياً وثقافياً، ومن دون مراكز مدنية، ومرتبطة تماماً بالخدمات التي تقدمها الدولة، هذا ناهيك بسيطرة أجهزة الأمن والخوف منها. في مثل هذه الحالة يُفرز المجتمع بشكل واضح إلى قوى وطنية وقوى غير وطنية. ولا يصح في المرحلة الأولى تعريف غير الوطنيين كتيار أيديولوجي، خاصة وأنهم يعكسون حالة إجتماعية لا تصاغ في الوعي إلا كمجموعة مخاوف ومطالب وتبريرات ووساطات. أما بعد أن تتوسع حقوق المواطنة، وتزداد الثقة في النفس، وتصبح الدولة المسيطرة أكثر انفتاحاً، بعد أن ترتفع نسب التعليم ويزداد معها الوعي السياسي فإن التعبيرات عن الواقع المركب تصبح أكثر وعياً لذاتها كأفكار، وتتحول الأسرلة والتأسرل من حالة مادية وصيرورة اقية تميّز الواقع المعيشي إلى تعبيرات على مستوى الهوية، وعلى مستوى الوعي السياسي.

فمع نمو الوعي الوطني الذي تناولناه سابقاً نرى أيضاً وعي إسرائيلي يحمله مثقفون، وليس زعماء تقليديين. ويتطور هذا الوعي الإسرائيلي السياسي على درجات. فقد نجده يبرر الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية، وذلك ليس خوفاً كما كان عليه الحال في السابق، بل لغرض الحصول على حقوق (بتقليص المفهوم الى خدمات) بثمن قبول مفهوم صهيوني للمواطنة في دولة يهودية. أو نجده يدخل في وعي قوة سياسية عربية معارضة لسياسات الحكومة، ولكنها معارضة كقوة اسرائيلية، وتعتبر نفسها قوة سلام إسرائيلية، أو جسر للسلام مع الدول العربية والفلسطينية وهكذا.

وما إن اخترق الواقع الإسرائيلي الوعي العربي في الداخل على شكل واقعية سياسية واعية لذاتها، حتى راح يتدرج من تقمص كامل لشخصية "الإسرائيلي من أبناء الأقليات"، الذي لا يتورّع عن الانضمام إلى حزب الليكود وغيره، وحتى "العربي الإسرائيلي" الذي يغادر حزب العمل ويقدم حزياً عربياً، ويتصرف تماماً بموجب قواعد اللعبة الإسرائيلية، ويحاول إثارة إعجاب الإسرائيليين بتقليده شخصية الإسرائيلي، وباعتداله وواقعيته، ويتبنى تصنيفهم للعرب بين معتدلين ومتطرفين وغيرهم.

ولقد زادت "مسارات" السلام العربية من تركيب هذا الواقع في الداخل. فمن ناحية أصبح بالإمكان أن "يتساق" العربي مع النظام الحاكم في إسرائيل، وحتى مع أجهزته الأمنية، وأن يجد مع ذلك أنظمة عربية ترعاه أو تحتضنه باعتباره معتدل. وأصبح من يعارض سياسات الاحتلال الاسرائيلي أو يرفض يهودية إسرائيل أو يطالب بحق العودة للاجئين الفلسطينيين يعتبر بأعين إسرائيلية أكثر تطرفاً من دول عربية، بل ويعتبر متطرفاً بأعين هذه الدول أيضاً.

من ناحية أخرى، وفي مقابل هذه التركيب والتشويه نشأت الحاجة لفكر وطني يعيه ويتعامل معه. ومن هنا نشأ تيار وطني عربي يعمل في هذه الظروف المركبة. ويعي أنه لا بد أن يتعامل مع الواقع المركب لمجتمعه على مستوى الحياة اليومية وعلى مستوى الوعي. ومن هنا نشأت المحاولة للجمع بين فكرة المواطنة المتساوية المتناقضة مع الفكرة الصهيونية والوعي الوطني الفلسطيني والوعي العربي في تركيبه عربية ديمقراطية لا زالت فريدة إلى حد بعيد.

هل يمكن أن يشكل المواطنون العرب في الداخل حالة سياسية في هذه الظروف المركبة؟

لم تكن المؤسسة الصهيونية ذات الخبرة الواسعة في التعامل مع عرب الداخل غائبة عن تركيب الصورة أعلاه. وهي لا تدركه فقط بل تؤثر فيه بشكل فاعل عبر سياساتها وعبر إعلامها، ومن خلال مناهج التدريس، وبواسطة إحتواء النزعات النقدية في إطار المؤسسة، وعبر التعيينات والوظائف والميزانيات والخدمات وغيرها. وقد طوّرت المؤسسة الإسرائيلية تعاملها مع العرب وفقاً للمرحلة. فقد أبطلت الحكم العسكري عام ١٩٦٦، وفتحت الأحزاب الصهيونية المجال لعضوية العرب بالتدريج وبدأت في إتباع السياسات توسع هامش النقد وحرية التعبير وتعترف حتى بوقوع تمييز حق المواطنين العرب. وفي العام ١٩٧٥-١٩٧٤ وفي مقابل لجنة الدفاع عن الأراضي العربية بادرت الدولة (ممثلة في حينه بمكتب مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب) بجمع رؤساء البلديات والسلطات المحلية العرب كقيادات معتدلة. وما لبثت أن تحولت هذه إلى جسم دائم يفاوض الدولة على الميزانيات الممنوحة للقرى والمدن العربية وعلى سياسات التخطيط والبناء. وينتخب غالبية هؤلاء على أساس محلوي أو عشائري. وقلما ينتخبون على أساس إنتماء حزبي، أو موقف سياسي. ولذلك فهم لا يشكلون حالة سياسية قُطرية. أما الأحزاب السياسية العربية، سواء كانت عربية وطنية أو عربية إسرائيلية (بالمعنى الحرفي للكلمة)، فتتنافس تحت

سقف البرلمان الإسرائيلي وبموجب قواعده. ولا يوجد سقف وطني يجمعها، ويضع قواعداً بالمسموح والممنوع. وقد يصل التنافس في الكنيست حد التآمر بمحاولة إثارة إعجاب المؤسسة الحاكمة والإعلام الإسرائيلي على حساب القوى الوطنية، وتقديم تنازلات سياسية مقابل خدمات، أو يصل حد التحالف مع القوى الصهيونية ضد القوى الوطنية منافسة.

هذا الجمع بين أحزاب عربية متنافسة في البرلمان الإسرائيلي من جهة ولجنة رؤساء بلديات من جهة أخرى لا يشكل كياناً سياسياً ينظم شعباً. ومن هنا فإن الهيئة التي قامت عام ١٩٨١ من هذا المزيج أساساً، وسمّيت لجنة المتابعة لشؤون المواطنين العرب، على أهميتها وضرورة الإصرار على وجودها، لم تنجح أن ترتقي إلى درجة أعلى من لجنة تنسيق. وقد نشأ في داخلها خلاف بين القوى السياسية التي ترغب بالارتقاء بها إلى هيئة وطنية تُمثل شعباً (الحركة الإسلامية- التيار الشمالي والتجمع الوطني الديمقراطي) دون أن يتناقض ذلك مع حقوق المواطنة، وبين تيار أكثر تأكيداً على الاندماج في البنية السياسية للدولة اليهودية وفي الخارطة السياسية الإسرائيلية ويخشى أن يُفسر التنظيم الوطني الشامل للأقلية العربية كنزعة انفصالية. وما زال هذا النقاش دائراً. وقد احتد عندما طرحت القوى الوطنية (التجمع تحديداً) منذ العام ١٩٩٨ أن الطريق الوحيد للارتقاء بعرب الداخل إلى حالة شعب منظم هي أن يخلق هذا السقف الوطني الذي يجري التنافس تحت ظله بواسطة إنتخاب لجنة المتابعة إنتخاباً مباشراً من قبل المواطنين العرب على أساس ميثاق وإعلان مبادئ تقبل بها التيارات المتنافسة وتقصي الأحزاب الصهيونية.

إلى أن تحسم تلك المسألة لا يشكل العرب في إسرائيل كياناً سياسياً، يبلور إجماعاً، أو حتى أغلبيةً وأقليةً ديمقراطيتين. وتظل القوى السياسية منقسمة بين قوى تتجه نحو الأسرلة بشكل مطرد، وثانية تبلور طريقاً يجمع بين مطالب المواطنة الديمقراطية والحفاظ على الهوية الوطنية والقومية، وثالثة تبحث عن توازن بين الواقعية المعيشية وسياسات هوية دينية الطابع.

التصعيد الإسرائيلي اليميني الراهن

تعرضنا في مواقع عديدة للنزعة الإسرائيلية الدائمة للانزياح نحو اليمين منذ عام ٧٧. لقد رافق هذه العملية حتى اللبلة الاقتصادية والسياسية وتوسع الطبقة الوسطى وحقوق المواطن. ونال العرب في الداخل قسطاً من ارتفاع مستوى المعيشة الناجمة عن هذه التطورات وقسطاً أيضاً من الحقوق السياسية الناجمة عن توطد عملية بناء الأمة والمؤسسات وتمايزها.

ويشهد العقد الأخير ردةً يمينيةً للتضييق على الحريات ولقمع القوى الوطنية التي "استغلت" هامش الحرية المتاح لكي "تتجاوز كل الحدود" برأي اليمين الصهيوني. وتحمل بعض القوى الصهيونية اللبرالية الوعي الوطني العربي المسؤولية عن "ردة الفعل اليمينية المتطرفة". والحقيقة أنه من السخافة قصر هذه التطورات على "ردة فعل". فهي تعكس تطوراً تدريجياً مستمر نحو اليمين منذ احتلال عام ٦٧. ورافق حتى فترة الانفتاح اللبرالي داخل المجتمع اليهودي. والحقيقة أن التشريعات والقوانين الإسرائيلية الأخيرة تحمل قدراً من ردة فعل على الوعي الوطني والثقة بالنفس عند قيادات وطنية عربية صاعدة. ولكن كان من الممكن أن يبقى رد الفعل هذا هامشياً في أحزاب يمينية متطرفة تعمل على هامش الخارطة الحزبية الإسرائيلية. ولكن التشريعات أصبحت ممكنة نتيجة تحول هذه الأحزاب إلى أحزاب حاكمة قادرة على سن قوانين. وهو وضع ناجم عن تطورات لا علاقة لعرب الداخل بها، ولا يمكنهم أصلاً التأثير فيها. إنه واقع تغلغل الثقافة الاستيطانية والدينية في قطاعات واسعة من المجتمع.

والصلف الإسرائيلي الذي تجسده الدعوات العنصرية لطرد العرب وغيرها، إنما يعبر عن غرور ناجم عن عدم وجود أي تهديد عربي أو دولي، وبالتالي غياب أي إلحاح للتوجه نحو "الاعتدال". فالتيار الصهيوني "المعتدل" هو الذي يسعى بنظر الاسرائيليين للتفاهم مع العرب، أو مع دول العالم. ولا وجود لتهديد عربي أو دولي يحتم على الاسرائيلي الدفع بقوى قادرة على تفاهم. فتاريخياً كان هنالك شعور بالتهديد، وقادت المجتمع الإسرائيلي تلك القوى، وهي التي كانت دائماً نفسها القوى القادرة أيضاً على إعلان الحرب على العرب.

إن انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين الديني والعلماني على حد سواء هو نتاج عملية طويلة من فقدان اليسار الصهيوني لقوته ونفوذه وقواعد الاجتماعية. وقد كان هذه اليسار حاكماً ليس فقط

كذلك التيار الذي يستوطن ويبني مؤسسات الدولة ويعلن الحرب، بل أيضا كذلك التيار الذي يدعي انه يريد السلام مع العرب. ومنذ أن زال أي خطر أمني على إسرائيل أصبح اليمين الإسرائيلي الحاكم الأكثر ثقة بالذات قادرا على التحالف مع هوامش اليمين الإسرائيلي المعادية علنا لاي سلام مع العرب، وهي أيضا الرافضة لأي مظهر او ادعاء للتسامح والديمقراطية وحقوق المواطنة للعرب في الداخل.

وحالما يتضح ان الممارسات والقوانين العنصرية "تلحق الضرر بصورة إسرائيل في الخارج" (أي في الغرب)، ك"دولة ديمقراطية" فإنه يجري تجميد القوانين وينضم حتى نتنياهو الى إدانة بعض التصريحات العنصرية حين ينفلت الجنون تماما... وذلك كله لاعتبارات لا علاقة لها بالسلوك السياسي لعرب الداخل.

في هذه الأثناء، ومنذ عام ٢٠٠٠ بشكل خاص، تميّز المؤسسة الاسرائيلية عمليا بين من قوى سياسية عربية تضعها في مصاف الأعداء، وقوى أخرى تعتبرها معارضة إسرائيلية عربية شرعية. إن شعبا يريد الحياة يرد على مثل هذه المحاولات بمواقف وحدة وطنية.

لا يكون الرد على هذه الموجة العنصرية بالعودة الى التزلف والتأكيد على الاعتدال في مقابل التطرف، ونيل الرضى والإعجاب، وبتفتيت اي امكانية لنشوء حالة سياسية لغرض ايجاد قبول لدى المؤسسة الاسرائيلية، بل بالإثبات ان التخويف لن ينفع وأن المواطنين العرب في الداخل قد تجاوزوا حالة الخوف. فالاصرار على أسئلة الوعي والتأسرل السياسي لا يشجع اليمين على المضي في سياسته العنصرية التحريضية فقط، بل يجني أيضا على أبناء شعبه من الوطنيين، اذ يجعلهم يبدوون متطرفين حتى لو كانوا الاكثر اعتدالاً قيماً وسلوكاً.